الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

على هامش الصراحة

الأكف التي أزاحت الرماد

إحسان شمران الياسري

(توالت الأكفّ تُزيح الرمادَ عن وجه النار)..
بهذه الكلمات المُركّزة، ابتدر الراحل (شمران اليَاسري) قارئه بالرواية الجميلة (الزناد) وأخواته الثلاثة، لتتشكل رباعيته التي اصطفت خلفها (برأيي) كل الأعمال العراقية التي تحدثت عن تاريخ العراق بعد اندحار الحكم العثماني وقيام الدولة العراقية الحديثة، وخصوصاً الأعمال التي تحدثت عن الريف العراقي وتأثيره على المدينة، أو تأثير المدينة عليه. ولن أتردد (حرجاً) من الكتابة عن أديب مثل (شمران الياسري) لأنه أبي، فأخشى أن يقولون (إحم.. إحم).. فكاتب من هذا الوزن، وعمل أدبي كبير، يستحقان الحديث عنهما، حديث المنصف، وحديث الشغوف بالجمال.. وبعد ذلك، لا يختلف الأمر عند القارىء، أوعندي، أن يكون الذي أكتبُ عنه والدي، أم صديقي، أم مُبدع لا صلة لي به، مع إن الفخار والمجد الذي أرفل به من هذا الإنتماء والنسب، لا تحده حدود ولا يعلوه إلا فُخر إيماني بالله تعالى، وفُخر عراقيتي..
أعود إلى الاستهلال، فكلما أعدتُ قراءة الرباعية الجميلة، توقفت عند السطر الأول منها، والذي حفظته عن ظهر قلب، مثلما حفظت مقاطع ولقطات أخرى، فأتلوه مرة وأخرى، لأستجلي ما كان يرنو إليه الكاتب في هذهِ اللقطة الإبداعية عن مجموعة الرجال الذين تسامروا في (ربعة) بيت (مهلهل) في ليلة شتوية، ثم إذ خبت النار تحت الرماد، (توالت الأكفّ تزيح الرماد عن وجهها)، لتفتح للنور نوافذ، ولوهج النار، وهج الحرية، أن يُطلق الدفء في ليل الشتاء المُدلهم بسواد الاحتلال الانكليزي الذي خيّم على البلاد بعد أن دحر ثورة العشرين العراقية المجيدة، التي انطلقت بعفوية من مواضع كثيرة في البلاد..
ويبدو إن الأكفّ العراقية لم تهدأ منذ ذلك الحين، وهي تزيح الرماد عن وجه النار، فتقّطع بعضها، وتقطعت أعناق آخرين، وغيّبت الأرض من غيّبت.. ولكن الأيدي التي ظلت تزيح الرماد، لم تتوقف، ولم يتوقف سعيها لإنارة الممرات الطويلة التي ضاعت فيها ليالي العراق تحت الجهل والعبودية..

فـــي المســـاءلـــة الـديمـقـراطـيـــة لأجـــهـــزة الأمـــن

في حين يقال ان التجسس هو ثاني أقدم حرفة في العالم ، تعد مساءلة اجهزة الامن ظاهرة حديثة، فقد اخبرنا القرآن قصة نبي الله سليمان (ع) وملكة سبأ بلقيس ، وكيفية نقل المعلومات عن هذه الملكة العظيمة ملكة سبأ عن طريق جنود سليمان المكلفين بجمع المعلومات عن الامم المشركة، وهكذا كان الهدهد هو احد هؤلاء الجنود المكلفين بالعمل الاستخباري بنقل الصور والمعلومات للنبي والى نهاية القصة المعروفة .
لقد كانت عملية جمع المعلومات عن الطرف الآخر في المعادلة، هي الشغل الشاغل لكل الملوك والامراء والقادة في ما بعد ، وعملية توظيف هذه المعلومات لصالح الإمبراطورية او المملكة أو الإمارة في مجالات شتى ، كان ابرزها الحروب والصراع على النفوذ والسلطة ، هذا ما اخبرنا التاريخ فيه عن الحضارات القديمة ، وفي ما بعد الحضارة الاسلامية، وفي مقدمتها دولة المدينة المنورة ، وقيادة النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) للمعارك وكيفية توظيف المعلومات الاستخبارية الواردة اليه في ادارة هذه المعارك والنجاح فيها والقضاء على خصومة المشركين .
ومع التقادم الزمني لممارسة هذه الحرفة فقد تطلب ذلك تقنينها وتنظيم آليات العمل لها وعليها ، وهذا حصل فعلاً في العصر الحديث ،فلغاية منتصف سبعينات القرن الماضي، كانت اجهزة الامن مع أي إشراف قد تتطلبه ، تعتبر فرعاً تابعاً للسلطة التنفيذية في جميع الدول الديمقراطية تقريباً ، ناهيك عن الدول الدكتاتورية ، وقبل ذلك لم يكد يكون لدى البرلمانيين أي معلومات عن الاجهزة الامنية او أي تاثير فيها.

حبيب صالح مهدي العبيدي
أستاذ جامعي / هيئة التعليم التقني

الجزء الاول

كانت اجهزة الاستخبارات تعمل في عقد السبعينيات في العديد من البلدان ، مثل المملكة المتحدة ، بموجب مراسيم تنفيذية ،وبالتالي لم يكن هناك حاجة الى الحصول على موافقة البرلمان على هيكلية تلك الاجهزة وعلى صلاحيتها الخاصة .لكن هذا الوضع بدأ يتغير في الولايات المتحدة في منتصف السبعينيات عندما سَنَّ الكونغرس الأمريكي الذي هزته الفضائح التي انطوت عليها عمليات تجسس محلية على المحتجين المعارضين لحرب فيتنام والفضائح المتعلقة بالعمليات السريّة غير القانونية التي نفذتها وكالة الاستخبارات المركزية ، تشريعاً بالغ الأثر أعطى للكونغرس دوراً أساسياً في مراقبة الاستخبارات ، اضافة الى آليات المراقبة الاخرى. تلا ذلك إدخال إصلاحات في إستراليا وكندا ، واكتسبت هذه العملية زخماً في الثمانينيات . وبعد انتهاء الحرب الباردة بدات المرحلة الثالثة من مراقبة الاستخبارات في الدول التي كانت تحكمها انظمة شيوعية ، والتي ادخلت إصلاحات بتشجيع ودعم الدول الغربية على اجهزة استخباراتها عبر وضعها للمرة الاولى تحت حكم القانون وإخضاعها لمراقبة كل من السلطة التنفيذية والبرلمان. وفي إجابة عن تساؤل يطرح نفسه ، لماذا غيرت الدول من عاداتها القديمة ، وأخضعت اجهزتها الامنية للمراقبة والمساءلة العامة؟ فقد وفرت فضائح اجهزة الامن بالعديد من دول العالم الحافز الرئيسي للتغيير في طريقة توجيه اجهزة الامن.وهذا ما حصل في استراليا ، وكندا ،والنروج ،والولايات المتحدة ، حيث فضحت اللجان التشريعية ولجان التحقيق العامة انتهاكات حقوق الانسان وضغطت من اجل تعزيز نظم مراقبة اجهزة الامن. كانت الاصلاحات الدستورية (كما في دولة جنوب أفريقيا) والتحول الى الديمقراطية (كما في الارجنتين ، وكوريا الجنوبية ، وبولندا) والطعون التي تقدم بها مواطنون (كما في هولندا ،ورومانيا، والمملكة المتحدة) أسباباً دفعت الحكومات الى البدء بفرض مبدأ المحاسبة العامة لأجهزة الامن لديها .وبحلول عام ٢٠٠٦ ، صار الإشراف البرلماني على الاجهزة الامنية وعلى أساس قانوني ، العرف السائد في الدول الديمقراطية وبات يحصل على دعم الهيئات الدولية مثل المجموعات البرلمانية في مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي الغربي.

أحداث ١١ ستمبر.. والهواجس الجديدة

تعرّض الولايات المتحدة للهجمات الإرهابية في ٢٠٠١/٩/١١ ، اثار العديد من الهواجس الجديدة والمتجددة المتعلقة بالمستوى الحرفي للأجهزة الاستخبارية في العالم الغربي واحتمال تحريف دورها والنتائج التي تتوصل اليها عبر اجراءات سياسية. وقد اجرى العديد من الدول تحقيقات وتحقيقات برلمانية خاصة في المزاعم التي تتحدث عن حالات فشل او إساءة تصرف من قبل اجهزة المخابرات في ما يتعلق على الخصوص بالتحضير للحرب في افغانستان والعراق وخوضها والامثلة البارزة على ذلك تتضمن في لجنة ((١١ ايلول سبتمبر)) التي شكلها الكونغرس الامريكي ،وتحقيق هاتون (Hutton) في المملكة المتحدة ، ولجنة عرار(Arar) في كندا ، والتحقيق البرلماني الخاص في ألمانيا، كما طلب البرلمان الهولندي اجراء تحقيق في ممارسات التعذيب المزعومة لجهاز الامن والمخابرات العسكرية الهولندي في العراق. ان هذه التحقيقات الخاصة برهان على ان القادة السياسيين لم يعودوا مقتنعين بأن التحقيقات الداخلية كافية وإنهم على استعداد للمطالبة بقدر اكبر من المساءلة.

التعاون الاستخباري الدولي:-

اصبح تطوير تعاون دولي وتعاون بين اجهزة الامن المتنوعة والاعتناء به مطلباً أساسياً في البيئة الامنية الحاضرة. فإذا كانت الأخطار المتطورة (أي المسلحين الإرهابيين) يعملون ضمن هيكليات تتجاوز الحدود وتتغير باستمرار (فيستفيدون من الابتكارات في عصر المعلومات مثل الهواتف النقالة والانترنيت)، يتعين على موظفوي الاجهزة الامنية والاستخبارية الذين يحاولون تعقبهم الرد على ذلك بالعمل باسلوب دينامي مماثل يتجاوز الحدود. وعلى الرغم من الصعوبات المتنوعة التي تواجه تقاسم المعلومات الاستخبارية بين الدول ، تعمل الاجهزة الاستخبارية في البلدان المختلفة مستخدمة طرقاً عدة : جمع المصادر،تبادل المعلومات ، وإجراءات تقييمات مشتركة للاخطار ، والتآمر في بعض الاحيان بكل أسف ، من اجل التحايل على القوانين المحلية. وقد اعترف جورج تنبت في كتابه (المذكرات)(×) بأن الولايات المتحدة استطاعت الحصول على معلومات والتعاون مع جميع اجهزة أمن دول العالم وباستثناءات بسيطة في حملتها الدولية الشهيرة (القضاء على الارهاب) ، وكانت دول تختلف معها في الشرق الاوسط ووسط آسيا تزودها بالدعم اللوجستي في حملتها ، بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ .
وهنا يبرز مصدران للقلق يتعلقان بالتعاون الاستخباري الدولي والحاجة الى سيطرة تنفيذية صارمة ومتوازنة المصدر الأول: هو استسلام الأجهزة الاستخبارية التي تسعى الى الحصول على المعلومات تتعلق بقضايا ملحة لإغراء التغاضي عن الطريقة الأصلية التي يستخدمها شريك خارجي ، ربما كان اقل التزاماً بالأصول من اجل الحصول على معلومات منه. فالقانون الدولي يتمتع بشكل صريح باستخدام المعلومات التي يتم الحصول عليها من دولة أخرى انتزعتها بواسطة التعذيب في محاكمة إرهابي على سبيل المثال أو إنفاذ إجراءات الترحيل . فبموجب البند (١٥) من اتفاقية منع التعذيب والمعاملة الوحشية ، او اللاإنسانية ، او المذلة او العقوبة لعام ١٩٨٤ ، أيَّ إفادة يتم الادلاء بها نتيجة للتعذيب مرفوضة كدليل في (أي إجراءات) ،باستثناء الإجراءات التي تكافح التعذيب المزعوم . ويمكن المجادلة بأن الاعتبارات نفسها تنطبق حتى على الاستخدام الوسيط للمعلومات التي تحصل عليها أجهزة الأمن في بلد آخر بواسطة التعذيب ، على رغم ان القانون الدولي ليس واضحاً في هذه الناحية ، وكما علق القاضي البريطاني ديفيد نيوبيرغر (David Neuberger) في قضية مشابهة : ((باستخدام التعذيب ، او حتى الإقرار بثمار التعذيب ، تضعف الدولة الديمقراطية موقفها امام الإرهابيين بتبنيها طرقهم ، الامر الذي يفقدها بالتالي الاساس الاخلاقي الرفيع الذي يتمتع به مجتمع ديمقراطي مفتوح)) ، المصدر الثاني للقلق هو ان التعاون الاستخباري الدولي ربما ينطوي على نقل معلومات تتعلق بمواطنين محليين إلى اجهزة امنية أجنبية. وقد استحدثت العديد من البلدان ضمانات قانونية ووسائل مراقبة لمنع تقديم البيانات الشخصية بمواطنيها الى بلدان اخرى باعتباره خرقاً للقانون المحلي. وهذه القضية تتجاوز القلق على مواطني الدولة التي تقدم المعلومات . فيما ان المعلومات الاستخبارية التي جرى تقاسمها مع أجهزة أمنية أجنبية لم تعد تحت سيطرة الدولة التي قدمت تلك المعلومات ، يمكن للاستخدام غير المناسب او غير المكترث للمعلومات من جانب الجهة التي حصلت عليها ان يلحق الضرر بالنشاطات الامنية للدولة التي قدمتها.والاهم من ذلك ان المعلومات الاستخبارية التي تقدم الى كيان أجنبي ربما تستخدم او حتى تكون ضرورية لدعم سياسات تتعارض مع مصالح او اهداف او المعايير الأخلاقية للدول التي قدمتها. وعلى اقل تقدير ،ينبغي ان يستند التعاون الدولي الى اتفاقيات أو أطر عمل تكون خاضعة لموافقة وزارية.

تحدي الإشراف على أجهزة الأمن

والتي يتعين ان تعمل في اطار من السرية ضمن حدود معينة.
ان الحاجة الى الاستخبارات من حقائق الحياة بالنسبة الى الحكومات الحديثة وقلة هي الدول التي تعتقد بانها تستطيع الاستغناء عن جهاز الاستخبارات الخرجية (المخابرات) ، وهي لا تتمتع بحصانة من الارهاب او فضول جيرانها ، الامر الذي يغنيها عن امتلاك جهاز امني داخلي.
ومن الحاجة الى السرية مقابل الحاجة الى الشفافية ، تكمن الصعوبة الأساسية التي تتعرض مراقبة اجهزة الامن في اللغز المتمثل في كيفية توفير سيطرة ديمقراطية على الوظائف الحكومية والمؤسسات التي تعتبر ضرورة لبقاء الدول او ازدهارها ، بالنسبة الى الامن والاستخبارات ، وعلى النقيض مما هو سائد في العديد من نواحي النشاطات الحكومية الأخرى. ومن المتعارف عليه على نطاق واسع ان تكون الاتصالات والعمليات الرسمية شفافة حتى حدود معينة فقط ، وإلاّ ستكون العمليات ذات الصلة ومصادر المعلومات والأرصدة معرضة للخطر. وهذا يعني انه يجب تكييف النمط السائد لمراقبة النشاطات الحكومية الاخرى بما يتناسب وظروف عمل اجهزة الامن والمخابرات. لكن الحاجة الى المراقبة القوية اكبر ، وليس اقل منها في حالة النشاطات الحياتية مثل التعليم او الرعاية الاجتماعية.
تنطوي هذه السرية الضرورية التي تكثف العمليات الأمنية والاستخباراتية على خطر تشجيع الممارسات غير القانونية والمريبة من الناحية الاخلاقية التي تقوم بها الاجهزة المعنية وعلى توفير غطاء لها . كما ان العملية الديمقراطية في حد ذاتها يمكن ان تكون عرضة للتخريب من خلال اختراق الاحزاب السياسية ، او النقابات التجارية ، او مجموعات المجتمع المدني باسم الأمن والاستخبارات . ويمكن أن تصبح خصوصية عدد لا يحصى من الافراد عرضة للعبث عبر جمع البيانات الشخصية عنهم ، وخزنها ، ونشرها ، سواء اكانت دقيقة او خاطئة. وربما يبقى انعدام الفعالية و الفساد خارجاً عن اطار الرقابة.

الإعلان الدستوري.. وخطر استمرار الاستبداد

للمرة الرابعة خلال أقل من شهر واحد يفاجئ "المجلس الأعلى للقوات المسلحة" الرأي العام والأحزاب والقوى السياسية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني بوثيقة مهمة تتعلق بتنظيم الاطار الدستوري والقانوني والسياسي الحاكم للمجتمع. فبعد التعديلات الدستورية التي صاغتها لجنة من القانونيين وطرحت للاستفتاء العام في ١٩ مارس / آذار الماضي ، صدر مرسوم بقانون يجرم الوقفات الاحتجاجية والاعتصام والتجمهر أثناء سريان حالة الطوارئ، تلاه مرسوم بقانون بتعديل بعض مواد القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية، وأخيرا الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ مارس والذي يحتوي ٦٢ مادة (غير مادة الاشهار والنشر) تنظم فترة الحكم الانتقالية.

حسين عبد الرازق

ويبدو هذا الإعلان اقرب ما يكون "دستوراً مؤقتاً" وليس مجرد إعلان دستوري ينظم العلاقات بين السلطات في الفترة الانتقالية .فكثير من المواد الواردة في هذا الإعلان مكانها الدستور الجديد الذي ستتم صياغته وإصداره بعد انتهاء الفترة الانتقالية.
وبعيداً عن هذه الملاحظات التي قد تبدو متعلقة بالشكل أكثر منها بالموضوع- رغم أهميتها- فهناك ملاحظات موضوعية عديدة حول مواد هذا الإعلان الدستوري.
فالمواد ١و٢و٣و٥ في الإعلان الدستوري هي نفسها المواد ١و٢و٣و٤ الواردة في الباب الأول (الدولة) من دستور ١٩٧١ الذي تم إسقاطه بثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني وتولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطتين التشريعية والتنفيذية في ١١ فبراير ، وأخيرا بصدور هذا الإعلان الدستوري.
والمادة الرابعة في الإعلان تجمع بين المادتين ٥٥ و٥٦ من دستور ١٩٧١ الواردة في الباب الثالث (الحريات والحقوق والواجبات العامة) والتي تتناول الحق في تكوين الجمعيات والنقابات والاتحادات ، والمادة الخامسة من نفس الدستور (الباب الاول) التي تتناول تنظيم الأحزاب السياسية.

الأحزاب السياسية

ويلفت النظر أن هذه المادة (الرابعة) من الإعلان اسقطت عمدا من المادة الخامسة في دستور (٧١) النص على أن النظام السياسي في جمهورية مصر العربية يقوم " على أساس تعدد الأحزاب" ، كما اسقطت النص على عدم جواز مباشرة الحزب لأي نشاط سياسي أو قيام أحزاب سياسية على " أي مرجعية دينية" مكتفية بعدم قيامه على أساس ديني، وهو ما أكده اللواء ممدوح شاهين مساعد وزير الدفاع للشؤون القانونية والدستورية في مداخلة تليفزيونية لبرنامج "على الهوا" في قناة أوربيت. وعدم النص على منع قيام الأحزاب على أي مرجعية دينية تفتح بابا خلفيا لقيام أحزاب دينية في الطريق لدولة دينية، وتحديداً لجماعة الاخوان المسلمين التي أعلنت في مبادرة المرشد العام في مارس ٢٠٠٤ ومشروع برنامج الحزب٢٠٠٧ مساندتها لقيام "دولة مدنية بمرجعية إسلامية"، وترجمت هذه المرجعية الاسلامية "الدينية" بالنص على ضرورة عرض جميع مشاريع القوانين قبل إصدارها على "لجنة من كبار علماء الدين" لتبين مدي مطابقتها الشريعة الإسلامية، لتؤكد بذلك أن "المرجعية الدينية" هي الباب الخلفي للتحول للدولة الدينية!.
أما المادة السادسة من الإعلان الدستوري والتي تتناول الملكية العامة وحرمتها وصيانة الملكية الخاصة وعدم جواز فرض الحراسة عليها الا بحكم قضائي، فهي جمع للمادتين ٣٣ و ٣٤ من دستور ١٩٧١ في الفصل الثاني (المقومات الاقتصادية) من الباب الثاني (المقومات الأساسية للمجتمع) ، مسقطا المواد من٢٣ إلي ٣٢ من هذا الباب والمواد من ٣٥ إلي٣٩ دون تقديم أي تفسير!.
والمواد من ٧ إلي ١٧ من الإعلان الدستوري تشمل المواد من ٤٠ إلي ٦٣ من الباب الثالث في دستور ١٩٧١ والخاص بـ"الحريات والحقوق والواجبات العامة". وهذا الباب من أهم أبواب دستور ١٩٧١ وأكثرها إيجابية لتطابقه مع مبادئ الحريات العامة والخاصة وحقوق الانسان الواردة في المواثيق والعهود الدولية .ولكن ما يثير القلق هو عدم تضمين الإعلان الدستوري المادة ٤٩ التي تكفل حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والفني والثقافي، والمادة ٥٢ التي تكفل للمواطنين حق الهجرة الدائمة أو المؤقتة إلي الخارج ، والفقرة الأولي من المادة٥٣ التي تمنح حق الالتجاء السياسي لكل أجنبي اضطهد بسبب الدفاع عن مصالح الشعوب أو حقوق الانسان أو السلام أو العدالة ، والمادة ٥٨ التي تنص على أن الدفاع عن الوطن وأرضه واجب مقدس ، والمادة ٥٩ التي تتناول حماية البيئة، والمادة ٦٠ التي تؤكد " الحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة أسرار الدولة" .ولم يهتم الذين صاغوا الإعلان الدستوري والذين أصدروه بتوضيح الأسباب التي حدت بهم إلي تجاهل هذه المواد الست المهمة ، مما يثير الشك والتساؤل حول موقفهم من الثقافة والفكر والبيئة والوحدة الوطنية... إلخ.
ولكن الأكثر أهمية في الإعلان الدستوري ثلاثة أشياء:
الأول: سلطات رئيس الجمهورية الذي سيتم انتخابه بعد انتخابات مجلسي الشعب والشورى والتي ستتم خلال ستة أشهر أي قبل نهاية سبتمبر/ أيلول. وقد تناولها الإعلان الدستوري في المواد ٢٥(المادة ٧٣ المعدلة والتي تم الاستفتاء عليها) و٢٦ (المادة ٧٥ المعدلة) و٢٧ (المادة ٧٦ المعدلة) والمادة٢٨ (تابع المادة ٧٦ المعدلة) والمواد ٢٩ و٣٠و٣١والمادة٥٦ المضافة بالإعلان الدستوري.

سلطات مطلقة

فطبقا لهذه المواد فإن رئيس الجمهورية القادم سيتمتع بنفس السلطات المطلقة التي تمتع بها رئيسا الجمهورية السابقان (أنور السادات وحسني مبارك) في ظل دستور ١٩٧١ .وهي سلطات تحول أي رئيس إلي حاكم مستبد شاء أم أبي. فباستثناء الفقرة الأخيرة الواردة في المادة٧٣ من دستور٧١ والتي تقول إن رئيس الجمهورية" يرعي الحدود بين السلطات"والمادة٧٤ والتي تعطي رئيس الجمهورية سلطات غير محدودة في حالات معينة يقدرها هو والتي استخدمها السادات في سبتمبر١٩٨١ في اعتقال ١٥٣٦ مصريا من الاتجاهات كافة واغلاق صحف ونقل صحفيين واساتذة جامعات، والمادة ١٠٨ التي تعطي رئيس الجمهورية الحق في إصدار قرارات لها قوة القانون بتفويض من مجلس الشعب، والمادة ١٠٩ التي تتيح لرئيس الجمهورية حق اقتراح القوانين ، والمادة ١٣٦ الخاصة بحق الرئيس في حل مجلس الشعب ، والمادة ١٣٧ التي تنص على "تولي" رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية، والمادة١٣٨ والتي تقول إن رئيس الجمهورية يضع السياسة العامة للدولة بالاشتراك مع مجلس الوزراء ويشرفان على تنفيذها، والمادة١٤٢ والخاصة بحق رئيس الجمهورية في دعوة مجلس الوزراء للانعقاد وحضور جلساته ورئاستها .. باستثناء هذه المواد الثماني فسيحتفظ رئيس الجمهورية القادم بالسلطات الواردة في ٣٩ مادة من ٤٧ مادة واردة في الباب الخامس من دستور١٩٧١ تحت عنوان "نظام الحكم" تخص رئيس الجمهورية وسيستمر رئيس الجمهورية متمتعا بهذه السلطات بعد انتهاء الفترة الانتقالية بستة أشهر و١٥ يوما طبقا للمادة ٦٠ من الدستور.
الثاني وجود تناقض واضح بين المادة ٢٨ من الإعلان الدستوري والتي تجعل قرارات لجنة الانتخابات الرئاسية "نهائية ونافذة بذاتها، غير قابلة للطعن عليها بأي طريق وأمام أي جهة ، كما لا يجوز التعرض لقراراتها بوقف التنفيذ أو الالغاء.." وبين المادة(٢١) من الإعلان الدستوري (المادة٦٨ من دستور١٩٧١) التي تنص فقرتها الأخيرة.. "ويحظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء" .ولجنة الانتخابات الرئاسية ورغم تشكيلها من قضاة فهي لجنة ادارية ومفروض أن تخضع قراراتها للطعن أمام القضاء.

أزمات متوقعة

الثالث عدم تحديد موعد لانتهاء الفترة الانتقالية .فالمادة ٦١ تنص على استمرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مباشرة اختصاصاته حتى تولي مجلسي الشعب والشورى اختصاصاتهما ، وحتى انتخاب رئيس الجمهورية ومباشرته مهام منصبه كلا في حينه.
وإذا كان موعد انتخاب مجلسي الشعب والشورى محددا في الإعلان الدستوري طبقا للمادة(٤١) بأن تبدأ اجراءات انتخاب مجلسي الشعب والشورى خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا الإعلان ، فلا يوجد نص يحدد موعد انتخاب رئيس الجمهورية، وبالتالي تحديد موعد انتهاء الفترة الانتقالية.
واستمرار السلطة القائمة في الانفراد باتخاذ القرارات المصيرية دون أي تشاور أو استطلاع لآراء قوي ومؤسسات المجتمع السياسية والحزبية والمدنية والنقابية، سيقود للوقوع في مزيد من الاخطاء والازمات يصعب تداركها بعد ذلك.

حـــالـــة ثـــوريـــة

فريدة النقاش

وعي عميق بضرورة اليقظة الثورية هو ما يلهم شباب ٢٥ يناير وينظمهم لمواصلة التظاهر كل يوم جمعة، مع الإصرار علي الشعار الذي انطلق العمل الثوري منذ اللحظة الأولى في ظله وهو «سلمية .. سلمية». وهذه اليقظة هي التي حمت شباب يناير حتى الآن من الوقوع من فخ الصراع الجانبي مع المجلس الأعلي للقوات المسلحة بما يهدد العلاقة الرائعة بين الجيش والشعب، ويكشف صور التآمر عليها من قبل عناصر الثورة المضادة وبقايا الحزب الوطني المسعورة لاستعادة السلطة. ويؤجج هذا الوعي الشعبي جنبا إلى جنب الواقع الاجتماعي الاقتصادي الذي لم يتغير حالة ثورية نموذجية، حيث ترفض الملايين العيش وفقا للنظام القديم الذي يواصل العيش، كما تعجز الطبقات الحاكمة عن إدارة الحكم بالطرق القديمة التي تتشبث بالبقاء، بينما يتواصل النهوض العارم في فعالية الجماهير الاجتماعية والسياسية. وأبرز مثالين على هذا النهوض: المشاركة الواسعة وغير المسبوقة للملايين في الاستفتاء على التعديلات الدستورية من جهة، واستجابة الملايين أيضا لدعوة التظاهر في كل أنحاء الجمهورية يوم الجمعة من كل أسبوع.
وسوف تواصل هذه الحالة الثورية النمو كلما تباطأ كل من المجلس الثوري والحكومة في إنجاز الوعود التي اطلقوها استجابة لمطالب الثورة. قال «محمد مصطفى» وهو عضو في اتحاد شباب الثورة في واحد من اللقاءات الكثيرة التي نظموها لعرض وجهة نظرهم «إن النظام السابق يراهن على إنهاء الزخم الثوري من خلال مؤسسات الظاهر فيها أنها مع الثورة، والباطن غير ذلك، وفقط لتحقيق أهدافهم الخاصة والتصالح مع الحزب الوطني، وأزعم أن ما يحدث هو تواطؤ وليس تباطؤا في ظل وجود الصفوف الثانية والثالثة للفساد».. وهذه إشارة لأن مطلب التطهير هو جدي وجذري.
ويدرك شباب الثورة جيدا أنهم لم يكونوا وحدهم في الساحة الثورية ولم ينشأوا في الفراغ، وأن الأحزاب والجماهير الغفيرة التي مهدت للثورة عبر سلسلة طويلة من الإضرابات والاعتصامات والاحتجاجات هي التي لعبت دور الآلة التي حطمت نظام مبارك وأطاحت برأس النظام، كما أنها هي الصانع الواعي لأشكال الحياة الجديدة المرتقبة والتي لاتزال تكافح من أجلها، لكنها لم تستطع بعد أن أزاحت الرئيس وبعض أعوانه أن تغير سلطة الدولة كلية، ومن ثم تستخدمها لإعادة تنظيم المجتمع ودفعه إلى طريق التقدم، بتغيير العلاقات الاجتماعية القائمة على الاستغلال لبنائها من جديد على أساس من المساواة والعدالة والمواطنة واحترام الكرامة الإنسانية. وفرت الثورة الثقافية وعنوانها كلاً من الوعي الجديد وثورة الاتصال بشبكتها العنكبوتية وآليات التواصل الاجتماعي التي انتجتها.. وفرت المقدمات الضرورية للثورة السياسية، وتحولت الثقافة إلى سياسة وما زالت الثقافة والسياسة تتبادلان الفعالية في الحالة المصرية والتي تسير شعوب عربية كثيرة على خطاها مستخدمة أدوات العصر الجديد لتغيير حياتها.
وسوف تغتني الثقافة الجديدة ثورية الطابع إلى ما لا حد له من هذه الحالة، ويولد مثقفون جدد من صفوف الجماهير - صانعة الثورة ووقودها- مع إعادة تكوين المثقفين الذين نشأوا في ظل النظام السابق سواء كانوا قد قاوموه أو استكانوا له أو حتى مالأوه.
ولما كانت الثورة تعمل على إظهار كل ما هو جميل وكل ما هو قبيح في سلوك الناس وحياتهم ليتصارع الجميل والقبيح حول مضمون الحياة الجديدة، فإنه كلما حققت الجماهير نصرا أزاحت القبح وحاصرته وأشاعت نمطا جديدا من الحياة والأخلاق والسلوك مقتربة شيئا فشيئا من المثل العليا في التضامن وإنكار الذات والانحراط في الإبداع الجماعي للحلول والحفاظ علي الملكية العامة وإشاعة الديمقراطية في إدارتها وعدم السكوت على الظلم والسعي بكل قوة لإطاحة الاستغلال على المدى الطويل.. وبصرف النظر عن التقلبات وأشكال الخداع والتلاعب سوف تظل هذه الحالة الثورية ملهمة للملايين ترعى يقظتها وتطلعها المشروع لحياة جديدة أساسها العدل والمساواة والكرامة.